مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

التقرير السنوي ٢٠١٣م
لمجلس التعليم العالي

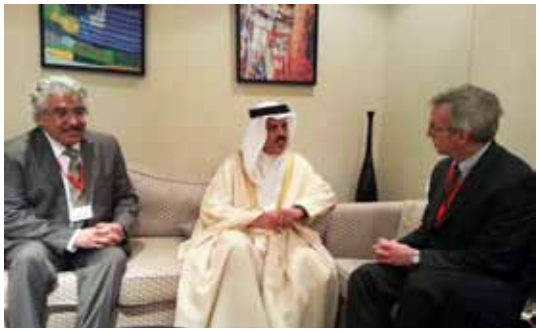

التعليم العالي
إنجازات وتحديات

www.moe.gov.bh/hec

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

تقديم

يعكس هذا التقرير أهم الإنجازات في قطاع التعليم العالي في العام ٢٠١٣م شاملا القرارات الأساسية الصادرة عن مجلس التعليم العالي وإنجازات المجلس وأمانته العامة ومؤسساته وأبرزها تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، ووضع نظام الاعتماد الأكاديمي بمملكة البحرين والإطار الوطني للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وإجراء التعديلات على قانون التعليم العالي واللوائح المنظمة له، والحفاظ على جودة التعليم العالي من خلال الرقابة على أداء الجامعات.

الإشراف العام
الأستاذ الدكتور رياض حمزة

مستشارا التحرير
الأستاذ الدكتور عماد ثابت
الأستاذ كمال الذيب

إدارة التحرير
الدكتورة فرزانة المراغي

التحرير
الأستاذة ديانا سرحان

المحتويات

٣ - **كلمة رئيس المجلس**

٤ - **كلمة الأمين العام**

٥ - **مسيرة التعليم العالي**

٧ - **أعضاء المجلس**

٨ - **مهام المجلس**

٩ - **اللجان المنبثقة عن المجلس**

١٠ - **إحصائيات**

١٣ - **من إنجازات المجلس لعام ١٣ ٢م**

- ١٣ - تحديث التشريعات
- ١٥ - الاستجابة لتوجيهات مجلس الوزراء
- ١٧ - مراجعة أولويات التعليم العالي
- ١٨ - مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي
- ٢١ - بناء المصداقية في مخرجات التعليم العالي
- ٢٢ - تمكين المؤسسات من الاستفادة من الخبرات العالمية
- ٢٣ - بناء القدرات في مجال التعليم العالي
- ٢٥ - توفير التوجيه والإرشاد للطلبة
- ٢٥ - الاستفادة من تطورات التقنية الحديثة
- ٢٧ - الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة

٢٩ - **من إنجازات مؤسسات التعليم العالي لعام ١٣ ٢م**

- ٢٩ - حصد الجوائز في المشاركات الإقليمية والدولية
- ٣٠ - تحقيق اعتمادات دولية
- ٣١ - المبادرات ومساعي التطوير
- ٣٢ - الشراكة وخدمة المجتمع

٣٥ - **تطلعات المجلس المستقبلية**

كلمة رئيس المجلس

تطوير شامل

إذا كنا قد نجحنا، منذ صدور قانون التعليم العالي في ٢٠٠٥م وتشكيل مجلس التعليم العالي في ٢٠٠٦م، وصدور اللوائح التنظيمية في ٢٠٠٧م، في استكمال البنية التشريعية لهذا القطاع، وحمل مؤسساته على الالتزام بالأنظمة وتوفيق أوضاعها، وفقا للقانون واللوائح، فإن مجلس التعليم العالي وأمانته العامة، قد تمكنا خلال الفترة اللاحقة، من مضاعفة الجهود للارتقاء بهذا القطاع وتطويره من مختلف الجوانب التنظيمية والأكاديمية، تأسيسا على مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، وتنفيذا لما ورد في برنامج عمل الحكومة ٢٠١٠/٢٠١٤، ضمن خطة شاملة لبناء إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، والمراجعة الشاملة له، وإعادة رسم أولوياته، من حيث بنيته وتنظيمه وترخيصه وبرامجه ونوعية مخرجاته، بما يتوافق مع الأولويات التنموية، حيث تم خلال هذه الفترة التركيز على تنفيذ خطة تستهدف رفع مستوى التحصيل الأكاديمي، وتلبيه احتياجات سوق العمل، من حاملي المؤهلات الجامعية المؤهلين أكاديمياً وفنياً، بما يلبي طموحات المملكة التنموية، مع التوجه إلى بناء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة حول التعليم العالي، وتوجيه مؤسسات التعليم العالي إلى توفير بيانات ومعلومات دقيقة لمساعدة الطلبة وأولياء أمورهم في تحديد الخيارات الدراسية بشكل الصحيح.

كما تم البدء في إحداث تطوير شامل لكافة قطاعات التعليم العالي، وزيادة الاهتمام بالبحث العملي، ونظم الحوكمة والتمويل والإدارة، لضمان تكامل مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مملكة البحرين، ضمن معايير موحدة تحول دون حدوث أي نوع من الازدواجية في البرامج الأكاديمية التي تقدمها، كما تم البدء في تقليص البرامج الأكاديمية ذات فرص العمل المحدودة وتوجيه قطاع التعليم العالي إلى تعزيز وتطوير البرامج التي يحتاجها سوق العمل، والتنمية الشاملة مع البدء في تطبيق نظام جديد للاعتماد الأكاديمي يتوافق مع المعايير الدولية. هذا مع استمرار جهود المجلس في حمل الجامعات على الالتزام بتطبيق القانون واللوائح المنفذة له، وإصدار القرارات التي تسهم في تعزيز الاستثمار في التعليم العالي، والنظر في ما يواجهه من تحديات، واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها، مع الحفاظ على جودة مخرجاته، بما يعزز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم العالي الخاص، ومتابعة أداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، واتخاذ التدابير الضرورية لضمان التزامها بالممارسات الأكاديمية الصحيحة، وضمان جودة مخرجاتها، بحيث تكون مقدمة على الربحية التجارية، ودفعها لتنمية البحث العلمي، ومساندة البحث وابتكار قنوات اتصال مع الشركاء في المجتمع العلمي والتكنولوجي المحلي والدولي، وتعزيز برامجها وخدماتها، وذلك في ضوء ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصال من ثورة شاملة خلقت مجتمعًا جديدًا يُعرف بمجتمع المعلومات، وظهور نظام اقتصادي جديد يقوم على المعرفة والذّكاء، ولذلك حرصنا ضمن هذه الجهود – وفي حدود الإمكانيات المتاحة - على ألا يبقى التّعليم العالي بمعزل عن هذه التّحوّلات، بل على أن يتأقلم معها، وأن يواكبها بشكل فعال.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر ووافر التقدير إلى جميع الإخوة والأخوات الزملاء في مجلس التعليم العالي وأمانته العامة على ما بذلوه من جهود كبيرة في تطوير هذا القطاع الحيوي، آملا أن تشهد المرحلة القادمة المزيد من الإنجازات على طريق تحقيق الأهداف المشتركة للنهوض بوطننا العزيز في ظل قيادته الحكيمة.

والله ولي التوفيق،،،

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس التعليم العالي

كلمة الأمين العام

إنجازات وتحديات

يواجه التعليم العالي تحديات عدة تتمثل في التغييرات والتطورات الدائمة في العالم، ولمواكبة هذه التغيرات، يجب تلبية احتياجات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين التنموية والبشرية والمعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويُعد التعليم والتعليم العالي بالأخص هو المحرك بالأساس لعجلة التغيير والتطوير للشعوب. ويتبنى مجلس التعليم العالي المشاريع والخطط التطويرية والإستراتيجية الحالية والمستقبلية، واضعا نصب عينيه المواطن البحريني باعتباره الرأس المال البشري لتحريك عجلة التنمية في مملكة البحرين.

ومن هذا المنطلق يسعى مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين وأمانته العامة، وبالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في ضوء إجراءاته وتنظيماته إلى تسليح خريجي التعليم العالي من المعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تخريج طلاب مهيئين أكاديمياً ومهنياً وشخصياً، بحيث يشكلون قوة عاملة ذات كفاءة عالية.

وللمضي قدماً ومواجهة التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي اتخذ المجلس عدداً من الخطوات والمبادرات بهدف الارتقاء بمستوى البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وملاءمة الخطط الدراسية والمناهج وطرائق التدريس لاحتياجات سوق العمل، وتوظيف التطور التكنولوجي في عملية التعلم.

ويأتي التقرير السنوي للعام ٢٠١٣ ليسلط الضوء على أبرز إنجازات مجلس التعليم العالي وأمانته العامة خلال العام. فقد جاء هذا العام حافلاً بالتحديات التي واجهها المجلس، من بينها الحفاظ على سمعة التعليم العالي في مملكة البحرين وعدم السماح بالتجاوزات فيما يمس مصداقية المؤهلات العلمية الممنوحة للطلبة. وبفضل من الله سبحانه وتعالى، ودعم حكومتنا الرشيدة تمكن المجلس من مواجهة تلك التحديات، وتخطيها، بل ورسم مستقبل أفضل لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال وضع إستراتيجيتي للتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، بما يسهم في النهوض بمستوى التعليم الذي تقدمه جامعاتنا لأبنائنا الطلبة.

ونسأل الله التوفيق والسداد،،،

أ. د. رياض يوسف حمزة
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

مسيرة التعليم العالي

يعود تاريخ التعليم العالي في مملكة البحرين إلى عام ١٩٦٦م بإنشاء معهد المعلمين ومن ثم معهد المعلمات في العام الذي يليه. وفي عام ١٩٦٨م تم إنشاء كلية الخليج الصناعية، وبحلول عام ١٩٧٦م أنشئت كلية العلوم الصحية. ومع تزايد الطلب على التعليم العالي تم تأسيس الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية في عام ١٩٧٨م حيث تم دمج معهدي المعلمين والمعلمات معها. وفي عام ١٩٧٩م، تقرر إنشاء جامعة الخليج العربي واختيرت البحرين لتكون مقراً لها. وفي العام الذي يليه تم تغيير اسم كلية الخليج الصناعية لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا، كما تم إنشاء معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

وفي عام ١٩٨٦م تم تنظيم جامعة البحرين بحيث تشتمل على كلية الخليج للتكنولوجيا والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية. وسعياً لتطوير التعليم العالي فقد تمت إعادة هيكلة جامعة البحرين لتضم العديد من الكليات المتخصصة كالآداب والعلوم والهندسة وإدارة الأعمال والحقوق وتقنية المعلومات والعلوم التطبيقية. وقد انضمت لها مؤخراً كل من كلية البحرين للمعلمين وكلية العلوم الصحية. وفي عام ٢٠٠٨م تم إنشاء كلية البحرين للتقنية (بوليتكنك البحرين).

وفي إطار سعي القيادة الحكيمة إلى تطوير مهنة الشرطة فقد تم إنشاء معهد تدريب الشرطة في عام ١٩٨٨م، وكلية الشيخ عيسى العسكرية الملكية في عام ١٩٩٨م. وفي عام ٢٠٠٣م تم تطوير معهد تدريب الشرطة ليصبح الكلية الملكية للشرطة، وفي العام التالي تمت إعادة تنظيم الكلية وتسميتها باسم الأكاديمية الملكية للشرطة، كما أنشئت في عام ٢٠٠٦م الكلية الملكية للقيادة والأركان.

وتفعيلاً للاهتمام بالتعليم العالي وتماشياً مع سياسات المملكة التطويرية والإستراتيجية فقد فُتح المجال للأفراد والشركات للاستثمار في التعليم العالي بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، حيث مُنح الترخيص لأول مؤسسة تعليم عالٍ خاصة في عام ٢٠٠١م.

وقد أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي، والذي حدد اختصاصات مجلس التعليم العالي في رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وبناءً عليه أصدر جلالته مرسوم رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس التعليم العالي.

وبموجب قانون التعليم العالي، أصدر وزير التربية والتعليم باعتباره رئيس مجلس التعليم العالي بعد موافقة المجلس اللوائحَ المنظمة لعمل مؤسسات التعليم العالي وذلك كالآتي:

١. لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧.
٢. اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧.
٣. اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧.
٤. لائحة أبنية مؤسسات التعليم العالي ومرافقها رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧.
٥. لائحة تعديل الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩.

وبهذا تم استكمال البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي في مملكة البحرين بصدور اللوائح المنفذة له. ويقوم المجلس بمراجعة قانون التعليم العالي ولوائحه التنظيمية بشكل دائم لتتواءم مع التطورات في قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين وكذلك التطورات العلمية والتقنية والمستجدات العالمية في التعليم العالي.

ومن ضمن مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم تم في عام ٢٠٠٨م تأسيس هيئة لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية ضمت وحدة لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والتي أوكل إليها مؤخراً مشروع الإطار الوطني للمؤهلات العلمية.

وتنفيذا لقانون التعليم العالي، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٩م بتشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي توكل إليها مهمة وضع معايير الاعتماد الأكاديمي والتوصية بمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

وقد أولت الحكومة اهتماماً متزايداً بملف تطوير التعليم بشكل عام وتطوير التعليم العالي على وجه الخصوص، حيث جاء النهوض بهذا القطاع ضمن المبادرة الخامسة من مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم العالي، ومن خلال الاستعانة بمعهد سياسات التعليم العالي ببريطانيا المتخصص في مجال استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العالي، حيث تم وضع استراتيجية قصيرة المدى (٢٠١١-٢٠١٣م) لمواجهة التحديات التي برزت في القطاع مع بدء التعليم العالي الخاص.

وشملت هذه الإستراتيجية ثماني سياسات، عملت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على تنفيذها، شملت بناء علاقة قوية ومستمرة بين التعليم العالي وقطاع الأعمال والصناعة، ووضع عمليات لضبط الجودة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي، ووضع وإدارة خطة لتنفيذ إستراتيجية التعليم العالي المقرة من قبل لجنة تطوير التعليم والتدريب، ووضع مؤسسات التعليم العالي لخططها الإستراتيجية بما يسهم في وضع الخطة العامة لإستراتيجية التعليم العالي، وأن تعمل ضمن نطاق خطتها، وعمل جميع الجهات ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي جنباً إلى جنب وبشفافية، بما فيه صالح المملكة، ووضع إطار عام لتنظيم قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين عن طريق مراجعة اللوائح المنظمة لشئون التعليم العالي، ودعم الطلاب بتزويدهم بأفضل المعلومات والنصح والإرشاد والتوجيه، ووضع إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير.

أعضاء المجلس

من اليمين إلى اليسار

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

السيد عصام عبدالله خلف
وزير الأشغال

السيد كمال أحمد
وزير المواصلات وممثل مجلس التنمية الاقتصادية

السيدة فريدة عبدالرحيم خنجي
مدير إدارة التقييم والتحليل بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
رئيس مجلس إدارة صندوق العمل

السيد أحمد بن زايد الزايد
رئيس ديوان الخدمة المدنية

الدكتور عصام فخرو
رئيس مجلس غرفة تجارة وصناعة البحرين

السيد صباح بن سالم الدوسري
وكيل وزارة العمل

الدكتور إبراهيم محمد جناحي
رئيس جامعة البحرين

الدكتور خالد بن عبدالرحمن العوهلي
رئيس جامعة الخليج العربي

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

الدكتورة مريم الجلاهمة
الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة

السيدة صباح خليل المؤيد
عضو مجلس التعليم العالي

الدكتور إبراهيم السيد جمال الهاشمي
استشاري

الدكتور مازن محمد جمعة
رئيس الجامعة الملكية للبنات

مهام المجلس

وفقاً لقانون التعليم العالي لسنة ٢٠٠٥م فإن مجلس التعليم العالي يتولى العديد من المهام أهمها:

- إعداد السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- اقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومي في المملكة وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها.
- وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
- بحث واقتراح تعديل قوانين التعليم العالي وأنظمته في ضوء تطور السياسات العامة في المملكة.
- النظر فيما يواجه التعليم العالي من صعوبات واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها.
- وضع الشروط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي على مختلف أشكالها.
- إصدار اللوائح والقرارات المنظمة للشئون الأكاديمية والمالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي.
- الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار الخطة العامة للتعليم العالي وفق شروط الترخيص التي يضعها المجلس.
- التنسيق بين هيئات التعليم العالي ومؤسساته، وهيئات البحث العلمي ومؤسساته من ناحية، وبينها وبين مؤسسات التعليم العام من ناحية أخرى، والسعي لتحقيق المزيد من التكامل بينها.
- الاطلاع على التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية المختصة حول أداء مؤسسات التعليم العالي، واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن تقويم هذا الأداء وتطويره.
- إعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.
- متابعة مؤسسات التعليم العالي ومراقبة برامجها، والخدمات المساندة التي تقدمها، وجودة أدائها ومخرجاتها وأوضاعها المالية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي.

اللجان المنبثقة عن المجلس

شكّل مجلس التعليم العالي العديد من اللجان المختصة لمساندة عمله ومتابعه مختلف الأمور المتعلقة بمؤسساته للحفاظ على جودتها وجودة مخرجاتها. وتعنى هذه اللجان بكافة الجوانب الأكاديمية والمالية والإدارية والهندسية في مؤسسات التعليم العالي. ومن أهم تلك اللجان:

- **اللجنة الأكاديمية:** وتضم هذه اللجنة أكاديميين ذوي خبرة في التعليم العالي وتنظر في كافة الجوانب الأكاديمية التي ترد لمجلس التعليم العالي بما فيها الأمور المتعلقة باستحداث برامج أكاديمية أو النظر في المناهج الدراسية والخطط الدراسية.
- **اللجنة الهندسية:** وتضم عدداً من المهندسين الأكاديميين ذوي الخبرة، وتوكل إليهم مهمة الإشراف على كفاءة وفاعلية المباني الجامعية والمختبرات بمؤسسات التعليم العالي وسلامتها.
- **اللجنة الإدارية والمالية:** وتضم أعضاء ذوي خبرة من القطاع المالي وكذلك الأكاديمي، وتنظر في كافة الأمور المتعلقة بالجوانب المالية والتنظيم الإداري لمؤسسات التعليم العالي، وبالأخص مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بما في ذلك الرسوم الدراسية.
- **لجنة البحث العلمي:** وتضم عدد من الأكاديميين ذوي الخبرة في مجال البحث العلمي، وتختص بإعداد السياسات العامة للبحث العلمي ومتابعة اللوائح الخاصة به.
- **لجان الفحص والتدقيق:** وهي لجان مشكلة من المختصين وذوي الخبرة بقرار من مجلس التعليم العالي وتضم نخبة من الأكاديميين والاختصاصيين من الأمانة العامة للمجلس وخارجها للاطلاع على كافة الجوانب المالية والإدارية والأكاديمية، ومنشآت الجامعة ومختبراتها، والوضع الطلابي داخل مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات البحث العلمي.

كما يشكل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة الفرق المختلفة وفق ما يستجد من متطلبات ومتابعات لمؤسسات التعليم العالي.

إحصائيات

التصنيف	مؤسسات التعليم العالي	عدد الطلبة المسجلين
حكومية	جامعة البحرين	١٧٩٣٠
	بوليتكنك البحرين	٢٠٠٣
إقليمية	جامعة الخليج العربي	١٤٦٦
خاصة	الجامعة الخليجية	٢٣٠
	كلية البحرين الجامعية	٥٥٩
	الجامعة العربية المفتوحة	١٢٨١
	الجامعة الملكية للبنات	٦٧٣
	جامعة أما الدولية	٢٩١٨
	جامعة البحرين الطبية	١٣٢٩
	جامعة المملكة	٦٦٢
	الجامعة الأهلية	٢٣٠٨
	جامعة العلوم التطبيقية	٢١٢٦
	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	٧٦
المجموع الكلي		**٣٣٥٦١**

ويوضح الجدول التالي أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بحسب التخصصات والجنس للعام الدراسي ٢٠١٢/١٣م.

التخصص	ذكور	إناث
التعليم	١٥١	٢٩٩
الفنون والعلوم الإنسانية	٧٥	٢٢١
العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام	٤١	١٨
الأعمال والإدارة	٩٩٠	١٦٢٩
القانون	٢٦٨	١٩٥
العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء	١٨	٨٤
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٥١٢	٦٦٨
الهندسة والتصنيع والبناء	٣٣٩	١٤٨
الصحة والرفاه	١٠١	٢٣٠
الخدمات	٧	١٠
المجموع	**٢٥٠٢**	**٣٥٠٢**
المجموع الكلي	**٦٠٠٤**	

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

يعمل المجلس على عدة محاور، تشمل: المحور التشريعي، والمحور الإستراتيجي، والمحور التطويري، والمحور الخدماتي، والمحور الرقابي. وفيما يلي أبرز إنجازات مجلس التعليم العالي وأمانته العامة في العام ١٣ . ٢م والتي تندرج ضمن المحاور سالفة الذكر.

تحديث التشريعات

يقوم مجلس التعليم العالي بمراجعة دورية لتشريعاته ولوائحه وقراراته وفق أولويات واحتياجات قطاع التعليم العالي الحالية والمستقبلية، حيث تم خلال العام ١٣ . ٢ ما يلي:

١. إجراء التعديلات على قانون رقم (٣) لسنة ٠٥ . ٢م بشأن التعليم العالي

قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي باقتراح ومناقشة بعض التعديلات اللازمة على قانون رقم (٣) لسنة ٠٥ . ٢ بشأن التعليم العالي وعرضها على اللجنة الوزارية المختصة بمجلس الوزراء، ورفعها إلى هيئة الإفتاء والتشريع القانوني، وذلك بعد دراسة مستفيضة لاحتياجات هذا القطاع الهام ومؤسساته من تشريعات وقوانين للنهوض به، والعمل جارٍ على إقرار التعديلات من قبل الجهات المختصة.

٢. إجراء التعديلات على لوائح التعليم العالي

حرصاً من المجلس على تحديث لوائح التعليم العالي بما يواكب أفضل الممارسات وينظم عمل القطاع، فقد أقر المجلس التعديلات التالية:

- تعديل البند (٤) من المادة السادسة من اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، والذي يخص رئاسة مؤسسات التعليم العالي، بما يلزم فصل ملكية الجامعات عن رئاستها بحيث لا تكون رئاسة الجامعة للمالك أو لأحد من أقربائه (حتى الدرجة الثالثة) أو أحد المساهمين فيها، وإلزام الرئيس بتقديم إقرار خطي بذلك قبل مباشرة مهامه، وذلك لضمان عدم التداخل بين الجانب الاستثماري والجانب الأكاديمي في رئاسة الجامعة.
- إضافة البند (ك) في الفقرة (٢) من المادة السابعة عشر من اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي والذي ينص على أن يكون الحد الأقصى للنصاب الدراسي للطالب المنتظم في الجامعة لمرحلة البكالوريوس للفصل الدراسي الصيفي تسع ساعات معتمدة فقط، وذلك نظراً لقصر فترة الفصل الصيفي بما يضمن تمكن الطالب من المقررات التي يدرسها في هذا الفصل دون إرهاق الطالب أكاديمياً.
- تعديل نص البند (ب) من الفقرة (٣) من المادة الثانية عشرة من اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، حيث يحدد القرار العبء التدريسي والإشرافي لأعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية للعضو، وكذلك المهام الإدارية المناطة به، وذلك تماشياً مع الأعراف الأكاديمية وأفضل الممارسات في هذا المجال، بما يتيح الفرصة للنمو المهني لعضو هيئة التدريس وإجراء الأبحاث والدراسات.

٣. إصدار قرارات في جلسات المجلس

باعتبار مجلس التعليم العالي الجهة التي ترسم سياسة التعليم العالي وتعنى بتطبيقها، فقد عقد المجلس في العام ١٣ . ٢م ثلاثة اجتماعات وهي كالتالي:

- اجتماع مجلس التعليم العالي رقم ١٣/٣١ . ٢ بتاريخ ٧ فبراير ١٣ . ٢م
- اجتماع مجلس التعليم العالي رقم ١٣/٣٢ . ٢ بتاريخ ٨ يوليو ١٣ . ٢م
- اجتماع مجلس التعليم العالي رقم ١٣/٣٣ . ٢ بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٣ . ٢م

وقد أصدر المجلس خلال هذه الاجتماعات العديد من القرارات انصبت على مسيرة التعليم العالي، وتطبيق القانون ولوائحه في عمل المؤسسات، وضمان عمل مؤسسات التعليم العالي لتقديم أفضل البرامج التعليمية وجودتها وحسن أدائها. ولعل من أهم هذه القرارات:

- إقرار أسس وقواعد اتفاقيات التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الخارجية، حيث أقر المجلس المعايير والقواعد التي يجب على مؤسسات التعليم العالي إتباعها عند رغبتها في إبرام اتفاقيات التعاون مع الجامعات الخارجية أياً كان مسماها، وذلك تأكيداً على تشجيع التعاون بين المؤسسات المحلية والخارجية بما يضمن الاستفادة من أفضل الممارسات.

- إلزام تدريس مقررات حقوق الإنسان في الجامعات الخاصة، وذلك وفقاً لما نص عليه الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة والذي يؤكده الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني على أهميته باعتباره سمة من سمات العصر الحديث. وقد اعتمد مجلس التعليم العالي مقرر (حقوق الإنسان) كمتطلب جامعي إجباري يضاف للخطط الدراسية على مستوى البكالوريوس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك وفق الخطة الدراسية للمقرر المذكور والمنهج المعد من قبل جامعة البحرين.

- غلق برنامج كلي الطب (دكتور في الطب) بجامعة أما الدولية، استناداً إلى تقارير فريق الخبراء المكلف بمراجعة أداء المؤسسة وبرامجها الأكاديمية، وكذلك تقرير الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وذلك للحفاظ على مستوى التعليم العالي بمملكة البحرين وسمعته محلياً وإقليمياً ودولياً. كما قرر المجلس أن تقوم جامعة الخليج العربي بالمتابعة والإشراف على طلبة السنتين الخامسة والسادسة اعتباراً من العام الدراسي القادم ١٣ . ٢-١٤ . ٢م وفقاً لمعايير تقييم مستويات الطلبة لجامعة الخليج العربي، على أن تصدر شهادات الطلبة باسم جامعة أما الدولية، وأن يجتاز الخريجون امتحان المهن الطبية الذي تجريه وزارة الصحة. كما قرر المجلس أن تقوم جامعة البحرين الطبية بقبول طلبة السنتين الثالثة والرابعة اعتباراً من العام الدراسي ١٣ . ٢-١٤ . ٢م وفقاً لمعايير تقييم مستويات الطلبة المعمول بها في جامعة البحرين الطبية.

- تحديد سقف لأعداد الطلبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للمنشآت، وأعداد أعضاء هيئة التدريس، ومصادر التعلم.

- إقرار عدد من مجالس أمناء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، مع طلب إجراء بعض التعديلات وفقاً لقرار المجلس، بما يمكنها من أداء دورها في رسم سياسة الجامعة وتوجهاتها وبما يخدم إستراتيجية تطوير التعليم العالي.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

الاستجابة لتوجيهات مجلس الوزراء الموقر

يولي مجلس الوزراء الموقر التعليم والتعليم العالي اهتماماً يؤكد حرص الحكومة الرشيدة على تقديم أفضل الخدمات التعليمية للمواطنين والحفاظ على جودة التعليم العالي والارتقاء بمخرجاته؛ لتبقى دائماً متميزة وفعّالة وتعكس بشكل إيجابي مكانة مملكة البحرين وسمعتها في مجال الخدمات التعليمية. وخلال جلساته المنعقدة في العام ٢٠١٣م، أصدر مجلس الوزراء الموقر عدة توجيهات لمجلس التعليم العالي بما يحقق ذلك، والتي استجاب المجلس لها عن طريق قراراته وإجراءاته ومشاريعه.

الحفاظ على جودة التعليم العالي

أكد مجلس الوزراء الموقر في جلساته المنعقدة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٣م و٢٧ أكتوبر ٢٠١٣م و٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م على ضرورة الحفاظ على جودة التعليم وفقاً للمؤشرات والمعايير الدولية، وأن يظل التعليم في الجامعات على قدرٍ عالٍ من الجودة، وفي هذا الصدد فإن مجلس التعليم العالي قد تبنى عدد من المشاريع التي تحقق هذه التوجيهات، من أهمها مشروع وضع إستراتيجية التعليم العالي في مملكة البحرين، ومشروع وضع نظام الاعتماد الأكاديمي.

الرقابة على أداء الجامعات

حث مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٣م على وضع المزيد من الضوابط التي تكفل الرقابة على أداء الجامعات وضمان عدم خروجها عن الإطار المرسوم لها كمؤسسة تعليمية؛ حفاظاً على مصلحة الطلبة ومستقبلهم الدراسي.

قام مجلس التعليم العالي بمراجعة وتحديث تشريعاته واللوائح التنظيمية، وإصدار القرارات التي تضبط القطاع. إضافة إلى تشكيل فرق ولجان للفحص والتدقيق على أداء الجامعات من النواحي الإدارية والأكاديمية والمالية والبنية التحتية. كما استعان المجلس بجهة متخصصة للتدقيق على مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ويأخذ المجلس بالحسبان تقارير مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التي تصدرها الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. وبناء على مراقبة مجلس التعليم العالي لأداء المؤسسات وبرامجها الأكاديمية، قرر المجلس سحب ترخيص جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا لمخالفتها للقانون واللوائح والقرارات المنفذة له، ولارتكابها فعل التزوير في كشوفا درجات الطلبة، وكذلك قرر غلق برنامج بكالوريوس الطب في جامعة أما الدولية استناداً إلى تقارير المراجعة بشأنه.

الإسراع في التصديق على شهادات الخريجين

وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٣م مجلس التعليم العالي إلى الإسراع في التصديق على شهادات تخرج طلبة الجامعات الخاصة التي استوفت الشروط والضوابط المعتمدة لذلك، بما يكفل لخريجي هذه الجامعات الحصول على شهاداتهم المصدقة في أسرع وقت. وفي جلسة ٧ يوليو ٢٠١٣م وجه بسرعة إنهاء مشكلة الطلبة الخريجين في جامعة دلمون فيما يخص التصديق على شهاداتهم طبقاً للقانون والأنظمة المعمول بها، بالشكل الذي يضمن مصالح الطلبة ويحافظ على مكانة مملكة البحرين التعليمية وسمعتها في هذا المجال. وبناءً عليه وضعت الأمانة العامة آلية جديدة تضمن سرعة التصديق على المؤهلات، كما استحدثت خدمة إلكترونية لذلك عبر بوابة الحكومة الإلكترونية. وفيما يتعلق بالتصديق على شهادات خريجي دلمون، فإن الأمانة العامة قامت بتشكيل فريق انتهى من تصديق جميع المؤهلات الواردة إليها، حيث تم إصدار ٩٦٣ إفادة خلال أسبوع واحد من ٢١ -٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م.

تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين

وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر في جلستي مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٣م و٢٢ سبتمبر ٢٠١٣م، إلى تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين والانتهاء من معاملاتهم بأسرع وقت، والابتعاد عن البيروقراطية أمام الاستثمارات المحلية والخليجية والأجنبية، مشدداً سموه على سرعة إنهاء متطلبات المستثمرين من رخص ومعاملات دون بطء أو تعقيد في المراكز التي تقدم الخدمات للمستثمرين.

ولتيسير الإجراءات أمام المستثمرين في التعليم العالي فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات تعليم عال خاصة جديدة، فإن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة شرعت في استحداث آلية الكترونية للترخيص ضمن مشروع تطوير أنظمة إصدار التراخيص التجارية إلكترونياً.

الموافقة على التعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني

وافق المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م على اتفاقية تقديم الخدمات بين مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد البريطاني، لوضع معايير للاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وتنفيذه بمملكة البحرين، وتهدف إلى تطبيق نظم الجودة في التعليم العالي بالشكل الذي يجعلها متسقة مع المعايير الدولية. وبناء عليه باشرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بإتمام إجراءات توقيع الاتفاقية وبدء المرحلة الأولى للمشروع في أكتوبر ٢٠١٣م.

الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية

وجّه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٣م إلى أن تولي الوزارات والأجهزة الحكومية أهمية في عملها للرقابة المالية والإدارية والتعاون مع الأجهزة الرقابية ممثلة في ديوان الرقابة المالية والإدارية، مؤكداً سموه ضرورة أن تبادر الوزارات والأجهزة الحكومية بالتأكد من أن جميع الملاحظات والتوصيات الرقابية قد نفذت لضمان عدم تكرار أية مخالفات من أجل الحفاظ على المال العام.

أولى مجلس التعليم العالي اهتماماً بتوصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية في تقريره حول أداء المجلس، والتي بلغت ٣٤ توصية، حيث قام المجلس وأمانته العامة بتنفيذ ١٣ توصية، وشرع في تنفيذ ١٦ توصيه، فيما ظلت خمس توصيات من دون تنفيذ، وذلك بحسب تقرير الزيارة الثانية للديوان، ومن ثم تمت متابعة هذه التوصيات الخمسة.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

مراجعة أولويات التعليم العالي

شهد العام ٢٠١٣ تحولاً هائلاً في عملية التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي. ففي شهر أغسطس بدأ العمل في مشروع وضع إستراتيجية للتعليم العالي في مملكة البحرين، وفي شهر نوفمبر تم بدء وضع إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير بناء على توجيهات مجلس الوزراء الموقر.

وضع إستراتيجية وطنية للتعليم العالي للسنوات العشر القادمة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤م

يهدف هذا المشروع إلى تطوير النظام التعليمي الجامعي لمملكة البحرين وفقاً لمتطلبات الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والمؤشرات الوطنية لمملكة البحرين. حيث طرحت الأمانة العامة مع مطلع العام ٢٠١٣م مشروعاً لتطوير هذه الاستراتيجية، وفي شهر أغسطس بدأ التعاون مع إحدى بيوت الخبرة في هذا المجال وهي شركة برايس ووتر هاوس كوبرز. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من تطوير الاستراتيجية والتي تضمنت دراسة مسحية لواقع التعليم العالي في مملكة البحرين واحتياجات المملكة المستقبلية، حيث عقدت عدة ورش عمل ولقاءات مع مختلف قطاعات الدولة بما فيها قطاع الصناعة والتجارة وأصحاب العمل لإشراكهم في اختيار المجالات الأساسية للإستراتيجية.

ومن أهم مرتكزات الإستراتيجية هو الارتقاء بجودة التعليم العالي في المملكة لتخريج طلاب مهيئين أكاديمياً ومهنيا وشخصيا لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في المجتمع. كما تؤكد الإستراتيجية على خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين، ومواءمة التعليم العالي ليحقق الأولويات المحلية والإقليمية، وكذلك تعزيز العلاقة بين التعليم العالي والفني والمستمر، وتوظيف أحدث توجهات تكنولوجيا التعليم في قطاع التعليم العالي، والطموح لجعل مملكة البحرين مركزاً إقليمياً للتعليم العالي ذو سمعة مرموقة. ومن المؤمل الانتهاء من إعداد الإستراتيجية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م.

وضع إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير

جاء هذا المشروع تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر، بهدف تعزيز دور البحث العلمي في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الربط المنظم والفاعل للأبحاث التي تُجرى في مؤسسات التعليم العالي بقطاع الصناعة والأعمال، وتطوير التعاون البحثي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ووضع مملكة البحرين على الخارطة العالمية للأبحاث كمركز معترف به دولياً، وتشجيع التميز البحثي من خلال مؤسسات تعليم عالٍ قائمة على البحث العلمي بما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة. حيث طرحت الأمانة العامة مع مطلع العام ٢٠١٣م مشروعاً لتطوير هذه الإستراتيجية بالتعاون مع معهد ستانفورد الدولي للأبحاث.

وتم البدء في المرحلة الأولى من المشروع في شهر نوفمبر٢٠١٣. حيث قام فريق الخبراء بعقد لقاءات مكثفة مع معظم الشركاء، وتم عقد ورشتي عمل ولقاءات مع مختلف قطاعات الدولة لإشراكهم في مناقشه نتائج اللقاءات مع الشركاء، والوضع الراهن للبحث العلمي في المملكة. وسيتم الانتهاء من المرحلة الأخيرة من المشروع باستلام الإستراتيجية من ستانفورد مع نهاية شهر ابريل ٢٠١٤. ومن أهم مرتكزات الإستراتيجية هو تعزيز ثقافة البحث في الجامعات، وتحسين نوعية أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وزيادة الفوائد التي تعود على المملكة من الاستثمار في البحوث الجامعية إضافة إلى وضع سياسات البحوث للجامعات بحيث تقوم بتعزيز التعاون الواسع مع الشركاء المحليين والإقليمين، والدوليين.

مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي

انطلاقاً من مسؤولية مجلس التعليم العالي في متابعة مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومراقبة برامجها والخدمات المساندة التي تقدمها وجودة أدائها ومخرجاتها التعليمية وأوضاعها الأكاديمية والإدارية والبحثية والمالية وكذلك أوضاع الطلبة في تلك المؤسسات، فإن المجلس قام خلال العام ٢٠١٣ بعدة خطوات تسهم في مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

لجان الفحص والتدقيق

من أجل الوقوف على أداء العملية التعليمية وجودتها ومدى التزام هذه المؤسسات بالمعايير الأكاديمية وجودة التعليم والتعلم طبقاً لقرار مجلس التعليم العالي رقم (٣٢٦) المتخذ بالجلسة ٢٠١٢/٢٩، والمؤكد عليه بالقرار (٣٣٦) بالجلسة ٢٠١٢/٣٠. المتضمن تكليف الأمانة العامة بمراجعة وفحص وتدقيق عمل جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ ومواصلة للزيارات التي قامت بها لجان الفحص والتدقيق في عام ٢٠١٢ لكل من جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا وجامعة أما الدولية والجامعة الخليجية؛ قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي برئاسة الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة الأمين العام لمجلس التعليم العالي وعضوية عدد من الخبراء والمختصين بعدة زيارات إلى مؤسسات التعليم العالي في العام ٢٠١٣م.

جامعة العلوم التطبيقية: قامت اللجنة بالفحص والتدقيق على جامعة العلوم التطبيقية من خلال زيارتها واللقاء بالمسئولين ونواب الرئيس والعمداء وعدد من المدراء بالجامعة، وكذلك طلب الملفات والوثائق اللازمة لعملية التدقيق. وبناءً عليه تم رفع تقرير بشأن نتائج الفحص إلى مجلس التعليم العالي، متضمناً أهم ملاحظات اللجنة وما توصلت إليه.

الجامعة الأهلية: كما وقد قامت اللجنة بزيارة الجامعة الأهلية واللقاء بمسئوليها والاطلاع على الوثائق المطلوبة، ورفعت تقريراً بنتائج الفحص والتدقيق لمجلس التعليم العالي متضمناً أهم ما توصلت إليه اللجنة.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

مشروع التدقيق الإداري والمالي على مؤسسات التعليم العالي الخاصة

في العام ٢٠١٢ استعانت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بشركة التدقيق المالي العالمية (أرنست ويونغ) لتدعيم عمل لجنة الفحص المكلفة بالتدقيق على جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، حيث قدمت الشركة تقريراً مفصلا للأداء الإداري والمالي للجامعة. وبناءً عليه تقرر تعميم هذه التجربة على جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

بدأت فكرة المشروع في الربع الأول من العام ٢٠١٣، وتتلخص في استعانة مجلس التعليم العالي ببيت خبرة متخصص في التدقيق لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين. وقد تم التنسيق مع الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم لمخاطبة الشركات المتخصصة في هذا المجال لدعوتهم لتقديم عروضهم الاستشارية لإجراء عملية التدقيق على المؤسسات وفقاً للمرجعيات التي وضعتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، وقد استلمت الأمانة العامة عدداً من العروض وقامت بدراستها ومقارنتها، وتم اختيار شركة التدقيق العالمية Grant Thorton التي تتميز بالخبرة في هذا المجال، وذلك بعد استشارة وزارة المالية.

جاء هذا المشروع بهدف التدقيق على مؤسسات التعليم العالي الخاصة لدراسة عدة جوانب في العمل المؤسسي منها الحوكمة، والعقود والمشتريات، وشئون الطلبة والشئون الإدارية، والإدارة المالية، والأرشفة؛ وذلك للتأكد من خلوها من أي قصور وأن المؤسسة تتبع الممارسات الصحيحة في مثل هذه الجوانب. كذلك بهدف استكشاف المشكلات والمعوقات التي تواجهها المؤسسات، وتقديم أفضل السبل لحلها وتوجيهها إلى المسار الأمثل بما يمكّن المؤسسة من الارتقاء بالمستوى العام وتطوير عملها الداخلي المؤسسي الذي سينعكس بشكل إيجابي على أدائها بشكل عام.

وقد تم توقيع العقد مع الشركة في نوفمبر ٢٠١٣م، وسيتم تنفيذ العمل على مرحلتين: المرحلة الأولى وتشمل إجراء عملية التدقيق على مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بما في ذلك الزيارات الميدانية وتدقيق الملفات والوثائق ومراجعتها وتقديم التوصيات بشأنها، على أن تنفذ هذه المرحلة خلال شهري فبراير ومارس من عام ٢٠١٤م، والمرحلة الثانية تشمل مراجعة نتائج عملية التدقيق للتأكد من مدى تنفيذ المؤسسات للتوصيات التي تم تقديمها خلال المرحلة الأولى، على أن تنفذ هذه المرحلة خلال شهر سبتمبر من العام ٢٠١٤م، أي بعد مرور ستة أشهر من تقديم التوصيات ليتسنى للمؤسسات إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لها.

سحب ترخيص جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا

تنفيذاً لمهام مجلس التعليم العالي التي ينص عليها القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي، قامت الأمانة العامة في العام ٢٠١٢م بتشكيل الفرق المختلفة لزيارة مؤسسات التعليم العالي، حيث أبدت جميعها التعاون فيما عدا جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، التي تعذرت بعدم وجود الموظفين لكونهم في إجازة سنوية أو مرضية. ونظراً لتكرار مخالفاتها وعدم جديتها وعدم تعاونها مع الأمانة العامة قرر مجلس التعليم العالي تشكيل فريق عمل من الخبراء والمختصين لفحص وتدقيق الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية والمنشآت والمختبرات، الذي شرع في أداء المهمة الموكلة إليه في يوليو ٢٠١٢م وتوصل إلى ارتكاب الجامعة العديد من التجاوزات والمخالفات للقانون واللوائح، بما في ذلك شبهة التزوير في كشوف درجات الطلبة والتي أحيلت إلى الجهات المختصة في المملكة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتم إلزام الجامعة بتسليم كشوف الطلبة المقيدين فيها إلى مجلس التعليم العالي.

في العام ٢٠١٣ تابعت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي أوضاع جامعة دلمون حيث تم الآتي:

- تطبيق القرارات ذات الصلة لضمان الوقوف على أوضاع الطلبة المسجلين وإلزام الجامعة بتقديم الخدمة التعليمية المناسبة لهم وحرصا على مصالحهم ومستقبلهم.
- رفع دعوى قضائية مستعجلة ضد الجامعة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في المملكة لإلزامها بتسليم كشوف الدرجات الأصلية لأساتذة المقررات.
- الاستئناس برأي هيئة التشريع والإفتاء القانوني حول الخيارات القانونية المتاحة للتصديق على المؤهلات في ظل وجود شبهة التزوير، وبناءً عليه تم إخطار الجامعة بضرورة التعهد بصحة الكشوف الالكترونية الصادرة عنها.
- ونظراً لعدم تجاوب الجامعة بشأن تسليم التعهد المطلوب للأمانة العامة، تمت مخاطبة هيئة التشريع والإفتاء القانوني بهدف الحصول على الرأي القانوني بشأن إلغاء ترخيص الجامعة.

- أجازت هيئة التشريع والإفتاء القانوني إلغاء ترخيص الجامعة، بسبب ما ارتكبته من مخالفات جسيمة لأحكام القوانين وقانون التعليم العالي واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.
- إحالة النيابة العامة المتهمين في قضية تزوير كشوف الدرجات إلى المحكمة الجنائية الكبرى، والتي باشرت بالنظر في القضية اعتباراً من ٧ يوليو ٢٠١٣م.
- سحب ترخيص الجامعة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (٣٨٩) في جلسته رقم (٣٣) بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٣م استناداً لأحكام الفقرة (٨) من المادة الخامسة من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي والفتوى القانونية الواردة من هيئة التشريع والإفتاء القانوني الواردة بخاطبها المرقم ٧١١/ف/١٣/٧٥ ٢٠١٣/٦/٢٥ في ٢٠١٣/٦/٢٥م.

- التصديق على مؤهلات الطلبة الخريجين بشكل استثنائي وفقاً للآليات التي وضعتها الأمانة العامة واستثني من التصديق المؤهلات التي أحالتها النيابة العامة للمحكمة الجنائية الكبرى.
- إلزام الجامعة المسحوب ترخيصها بتسليم كافة المعلومات والوثائق وكشوف درجات الطلبة المقيدين والخريجين.
- تحويل الطلبة إلى مؤسسات تعليم عالٍ أخرى حكومية أو خاصة بحسب تخصصاتهم.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

بناء المصداقية في مخرجات التعليم العالي

شرع مجلس التعليم العالي في العديد من المبادرات والمشاريع والإجراءات التطويرية للارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته ولرسم مستقبل التعليم العالي تماشياً مع متطلبات العصر وأفضل الممارسات في قطاع التعليم العالي. ولعل من أهمها نظام الاعتماد الأكاديمي.

وضع نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين

وفقاً للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن التعليم العالي والذي ينص على أن من مهام مجلس التعليم العالي اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، شرعت الأمانة العامة بوضع نظام للاعتماد الأكاديمي في مملكة البحرين بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، بعد موافقة مجلس الوزراء الموقر ووفق توصيات اللجنة القانونية بمجلس الوزراء الموقر، وذلك لوضع نظام الاعتماد الأكاديمي واقتراح المعايير وآلية التنفيذ وفق الأسس الدولية المتعارف عليها في الأوساط الأكاديمية، وبما يتناسب ومتطلبات قطاع التعليم العالي بمملكة البحرين.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في سبتمبر ٢٠١٣م، حيث قام فريق خبراء مجلس الاعتماد البريطاني بزيارة مملكة البحرين وعقد اجتماعات ولقاءات مع عدد من أعضاء مجلس التعليم العالي وكذلك الأمانة العام لمجلس التعليم العالي والشركاء والمعنيين بما في ذلك الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات بشأن الوضع الراهن للتعليم العالي في مملكة البحرين والأولويات المستقبلية.

ومن ثم تم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من المشروع والتي تتضمن وضع النظام والمعايير الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين على أن يتم الانتهاء منها في النصف الأول من عام ٢٠١٤م.

وفي نوفمبر ٢٠١٣ تفضل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وشمل برعايته مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد البريطاني في العاصمة البريطانية لندن للمرحلة الثالثة من المشروع والتي تتعلق بآليات تنفيذ عملية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين والتي تتيح لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، والحصول على اعتماد واعتراف دولي، وكذلك التعاون في مجال التدريب ونقل الخبرات إضافة إلى الاستعانة بخبراء يشاركون في تطبيق معايير الاعتماد على الجامعات. وقد مثل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي الجانب البحريني، في توقيع مذكرة التفاهم، الذي حضره الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة الأمين العام لمجلس التعليم العالي، وقد مثل الجانب البريطاني السيد دومينيك سكوت القائم بأعمال رئيس مجلس الاعتماد البريطاني.

كما تم توقيع اتفاقية الخطة التنفيذية اللازمة لتطوير آلية تنفيذ عملية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في نوفمبر ٢٠١٣م، حيث مثل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي والدكتور رياض حمزة الأمين العام للمجلس جانب مملكة البحرين، والدكتورة جينا هوبسن الرئيس التنفيذي لمجلس الاعتماد البريطاني والسيدة

شيلا نيدهام رئيسة الفحص جانب المملكة المتحدة لتوقيع اتفاقية التعاون بين مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين ومجلس الاعتماد البريطاني، بما يمكن مؤسسات التعليم العالي المحلية من الحصول على اعتماد واعتراف دولي، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تدريب منتسبي الأمانة العامة والاستعانة بخبراء من المملكة المتحدة للمشاركة في تطبيق معايير الاعتماد على مؤسسات التعليم العالي في البحرين.

تمكين المؤسسات من الاستفادة من الخبرات العالمية

سعياً من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لاستقطاب الخبرات الجامعية العريقة وتمكين مؤسسات التعليم العالي المحلية من الاطلاع على أفضل التجارب في المجال الأكاديمي، وبناءً على النتائج الإيجابية التي حققتها ورش العمل والمنتديات التي أقامتها الأمانة العامة في العام ٢٠١٢ بحضور أعرق الجامعات في العالم كمعهد ماسيتوسيس للتكنولوجيا وجامعة كوين مارجريت البريطانية وغيرها العديد من المؤسسات التعليمية الرائدة في العالم؛ واصلت الأمانة العامة في إقامة مثل هذه الورش والندوات لمؤسسات التعليم العالي المحلية.

فقد استضافت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في أبريل ٢٠١٣م، عددا من خبراء جامعة تكساس بولاية أوستن الأمريكية، وذلك للاستفادة من خبراتهم في ورشة عمل نظمها المجلس لمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين بعنوان «نجاح الطالب من خلال التعلم الفاعل»، حيث ضم فريق الخبراء كلاً من المدير التنفيذي للمبادرة العالمية لجامعة تكساس للتعليم والقيادة، والعميد وأستاذ العلوم الإنسانية بكلية الآداب ريتشارد فلوريس، ومدير التسويق العالمي والعلاقات العامة للمبادرة العالمية للجامعة أنجم مالك، ومدير برنامج تعليم اللغات وتأهيل مدرسي الانجليزية كلغة ثانية، عضو المبادرة العالمية للجامعة روز بوتر. وقد شارك في الورشة حوالي خمسون مشاركاً من مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب وعدد من منتسبي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.

ركزت الورشة على التعلم الفاعل للطالب كسبيل لتحقيق النجاح، حيث تناولت عدة محاور من أبرزها كيفية إدارة الصف الجامعي من خلال التعرف إلى صفات الطلاب، واستغلال هذه الصفات في تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء العملية التعليمية، واستخدام أساليب التدريس التي تركز على الطالب كعنصر نشط فاعل في العملية التعليمية بدلاً من الطرق التقليدية التي يكون دور الطالب فيها سلبياً. كما تطرق الخبراء خلال الورشة إلى مجالات التعاون الدولي التي تضطلع بها جامعة تكساس، لاسيما من خلال المبادرة العالمية للتعليم والقيادة والتي دشنتها الجامعة، بهدف التعاون على المستوى الدولي لتطوير قطاع التعليم العالي بشكل عام وتقديم الخدمات الاستشارية ونقل خبراتها في هذا المجال إلى الجهات ذات العلاقة.

وتأتي مثل هذه الورش ضمن المساعي لبناء علاقة قوية ومستمرة بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، من أجل العمل سوياً على تطوير قطاع التعليم العالي وجودة مخرجاته، بما ينعكس إيجاباً على المستوى العلمي للخريجين، وبالتالي نمو المجتمع المحلي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً؛ وبما يسهم في تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي وتطوير قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

بناء القدرات في مجال التعليم العالي

سعياً من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لبناء القدرات الوطنية والأكاديمية في قطاع التعليم العالي، فإنه اتخذ عدداً من الخطوات في العام ٢٠١٣م نوجزها في الآتي.

مشروع إطار التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي

باعتبار عضو هيئة التدريس هو المحور الأساسي الذي يدير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وجودة مخرجاتها، شرعت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في مشروع يهدف إلى تطوير الكفاءة التدريسية لأعضاء هيئة التدريس لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، من خلال وضع معايير تتواكب مع التطورات العالمية الجديدة في أساليب التدريس وتقنيات التعلم والتعليم، ومن أجل الارتقاء بمخرجات التعليم العالي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة للتوظيف.

ففي يناير ٢٠١٣م قامت الأمانة العامة بصياغة مرجعيات المشروع، ومن ثم التنسيق مع الجهات المعنية بداخل وزارة التربية والتعليم وخارجها لدعوة بيوت الخبرة ذات العلاقة لتقديم خبراتها في هذا المجال، ومن ثم تم اختيار أكاديمية التعليم العالي في المملكة المتحدة كشريك دولي في المشروع وذلك كونها جهة متخصصة في منح الزمالة لأعضاء الهيئات التدريسية من خلال البرامج التي تطرحها وينخرط فيها الأساتذة.

وفي نوفمبر ٢٠١٣م تم توقيع اتفاقية تعاون بين مجلس التعليم العالي وأكاديمية التعليم العالي بالمملكة المتحدة بحضور السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه في العاصمة البريطانية لندن حيث وقعها من الجانب البحريني سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، ومن الجانب البريطاني البروفيسور ستيفاني مارشال الرئيس التنفيذي لأكاديمية التعليم العالي. وتتيح هذه الاتفاقية عقد ورش لتدريب الأساتذة على العمل وفقاً لمعايير الإطار الذي سيتم وضعه لمملكة البحرين بالاستعانة بالمعايير البريطانية، ومن ثم منح زمالات للأساتذة الناجحين.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع خلال نوفمبر ٢٠١٣م، حيث قام فريق خبراء أكاديمية التعليم العالي بزيارة مملكة البحرين وعقد اجتماعات ولقاءات مع الشركاء والمعنيين بما في ذلك الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب وعدد من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك بهدف تقييم احتياجات أعضاء هيئة التدريس. ومن المقرر أن يتم إنجاز المرحلة الثانية من المشروع والمتمثلة في صياغة الإطار خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤م. ووفق خطة العمل فإن تنفيذ المشروع سيبدأ بمرحلة تجريبية يشارك فيها ستون أستاذاً من أعضاء هيئة التدريس من مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

إذ من المؤمل أن يسهم هذا الإطار في تنمية وتطوير أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي من أجل زيادة معرفتهم الأكاديمية وتطويرها في مجال أساليب التدريس والتقويم وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية وفقاً للنظم الحديثة التي تسلكها الجامعات؛ كما يسهم المشروع في تعزيز دور الأساتذة في خلق ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة.

تطوير كفاءات منسوبي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

تحرص الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على تطوير كفاءاتها وتزويدهم بالخبرات اللازمة لأداء عملهم في قطاع التعليم العالي.

ففي هذا المجال نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام ٢٠١٣ عدداً من الدورات التدريبية المكثفة بهدف رفع كفاءة منتسبيها وتطويرهم مهنياً، حيث قدم هذه الدورات الأستاذ الدكتور رياض رشاد البنا المستشار بالتعليم العالي. وقد عقدت الدورة الأولى بعنوان «مناهج البحث العلمي» في الفترة من ١-١٨ مارس ٢٠١٣م، والدورة الثانية تركزت حول «إدارة الجودة الشاملة» وعقدت في الفترة من ٥-٩ مايو ٢٠١٣م. وقد شارك فيها عدداً من منتسبي إدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي. هذا إضافة إلى مشاركات منتسبي الأمانة العامة في الدورات التدريبية التي تنظمها إدارة التدريب في وزارة التربية والتعليم وكذلك تلك التي ينظمها معهد الإدارة العامة بهدف تطوير أداء موظفي القطاع العام في المملكة.

كما شارك وفداً من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي عام ٢٠١٣م بدعوة من المجلس الثقافي البريطاني بزيارة عدد من المؤسسات والجهات المعنية بالبحث العلمي في بريطانيا، حيث شملت الزيارة كلاً من مجالس البحث البريطانية، ومجلس تمويل التعليم العالي، وذلك للاطلاع على سياسات البحث العلمي وأنظمته ولوائحه، والآلية المتبعة لتمويل الأبحاث في الجامعات، ومجالات البحث ذات الأولوية على المستوى الوطني، إلى جانب الآلية المتبعة في تقييم الأبحاث التي تنتجها الجامعات وقياس أثرها، وذلك ضمن إطار التميز البحثي. كما تمت زيارة عدد من الجامعات البحثية والعريقة في مجال الأبحاث، مثل جامعة شيفيلد وكلية إمبيريال بلندن وكلية لندن للاقتصاد، وذلك للتعرف على استراتيجياتها البحثية، وكيفية دعم الباحثين من الأساتذة في التخصصات المختلفة، وجهود هذه الجامعات في تحقيق السياسات الوطنية للبحث والتطوير وتبادل المعرفة، وأساليب الشراكة مع الجهات الخارجية ومستوياتها سواء مع المجتمع أو مع الجامعات الأخرى أو مع قطاع الصناعة والأعمال، بما في ذلك التعاون على الصعيد الدولي.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

توفير التوجيه والإرشاد للطلبة

في سبيل توفير النصح الأكاديمي والإرشاد والتوجيه للطلبة المقبلين على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي دليل الطالب لبرامج مؤسسات التعليم العالي لأول مرة (بنسختيه الورقية والإلكترونية) وشمل كافة المعلومات الضرورية حول التخصصات والبرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب مجالات التوظيف لتلك التخصصات. ويسهم هذا الدليل في تقديم معلومات شاملة حول جميع البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين والتي تعمل وفقاً للوائح وأنظمة مجلس التعليم العالي.

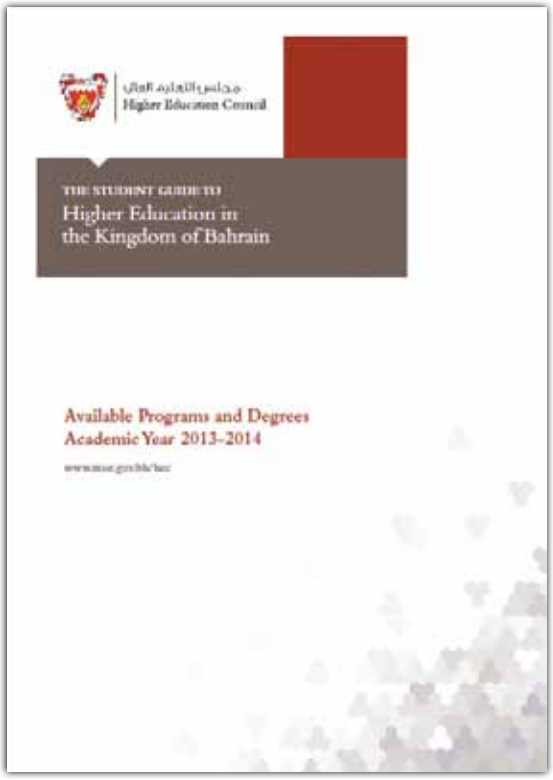

وقد بدأ العمل في إصدار الدليل الاسترشادي في أبريل ٢٠١٣م بمخاطبة مؤسسات التعليم العالي لتزويد الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بكافة المعلومات حول البرامج الأكاديمية بما في ذلك وصف البرنامج، والخطة الدراسية، والرسوم، والساعات المعتمدة، ومتطلبات القبول في البرنامج، ومجالات التوظيف بعد التخرج. حيث قام الفريق المعني في الأمانة العامة بتدقيق المعلومات التي وفرتها مؤسسات التعليم العالي، للتأكد من مطابقتها لسجلات الأمانة العامة ولوائح وأنظمة التعليم العالي بما يضمن مصلحة الطلبة عند التحاقهم بهذه البرامج، وقد تم إصدار الدليل بصورته النهائية في أغسطس ٢٠١٣م.

الاستفادة من تطورات التقنية الحديثة

مواكبة للتطورات التقنية في العصر الرقمي، فإن الأمانة العامة تحرص على توظيف التقنية في أداء المهام الموكلة إليها بما يسهم في الارتقاء بالعمل المؤسسي وتقديم خدمات أفضل للمنتفعين.

تفعيل التواصل مع الجمهور

لتسهيل عملية التواصل بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي والجمهور ولتوفير المعلومات اللازمة حول قطاع التعليم العالي لكافة الفئات ذات العلاقة من طلبة وأولياء أمور والمؤسسات والمستثمرين، قامت الأمانة العامة بتفعيل موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، ففي العام ٢٠١٣ تجاوز عدد زوار الموقع في العام المائة ألف زائر. حيث تم تحديث الموقع وإضافة العديد من الخيارات والمميزات، ومنها:

- تدشين النسخة الإنجليزية للموقع، فقد تمت ترجمة محتويات الموقع باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لضمان إمكانية الوصول للمعلومات باللغتين.
- تحديث الموقع بمستجدات التعليم العالي والأخبار والفعاليات والأنشطة، إلى جانب التقارير ونتائج تقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية.

أتمتة الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة

تماشياً مع توجه الحكومة الرشيدة نحو تيسير تقديم الخدمات الحكومية للمستفيدين والتحول إلى تقديم الخدمات الإلكترونية، سعت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي إلى أتمتة عدد من الخدمات التي تقدمها، ومنها:

١. قامت إدارة التقييم والمتابعة بتدشين الخدمة الإلكترونية للتصديق على المؤهلات العلمية الصادرة من مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، بحيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بإرسال بيانات الخريجين ووثائقهم إلى الإدارة إلكترونياً ليتم التصديق عليها.

٢. تم التنسيق بين إدارة الاعتمادية والتراخيص مع وزارة التجارة والصناعة لاستحداث آلية الكترونية جديدة للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين ضمن مشروع تطوير أنظمة إصدار التراخيص التجارية إلكترونياً.

٣. شرعت إدارة البحث العلمي أتمتة خدمة تسهيل مهمة باحث، فقد تم إصدار النسخة الإلكترونية من استمارة الطلب باللغتين العربية والإنجليزية، على أن يتم تدشين الخدمة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤م.

قاعدة بيانات التعليم العالي

نظراً لأهمية البيانات الإحصائية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، شرعت الأمانة العامة في العام ٢٠١٣ ببناء قاعدة إنشاء قاعدة بيانات موحدة للتعليم العالي ستشمل بيانات جميع الطلبة الدارسين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في المملكة، وكذلك بيانات أعضاء الهيئات التدريسية؛ ليتم توظيفها لاستخلاص مؤشرات الأداء حسب المعايير الدولية. وقد بدأ المشروع بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال، حيث تم تحديد الحقول المطلوبة وطبيعة البيانات التي سيتم جمعها، ومن ثم عقدت الأمانة العامة في تاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٣م، لقاءً للتعريف بأهمية المشروع حضره رؤساء عدد من مؤسسات التعليم العالي وعدد من النواب والعمداء والمعنيين بالجودة والمعلومات في تلك المؤسسات إلى جانب المختصين بالأمانة العامة. تبع ذلك ورشة عمل للمعنيين بأقسام القبول والتسجيل والموارد البشرية في تلك المؤسسات. وقد تم جمع الدفعة الأولى من البيانات في سبتمبر ٢٠١٣م، على أن يتم تحديث البيانات في كل فصل دراسي من قبل مؤسسات التعليم العالي.

من إنجازات المجلس لعام ٢٠١٣م

الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة

توفر الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي للمنتفعين عدداً من الخدمات ومنها التصديق على المؤهلات العلمية للطلبة، واستقدام وتوظيف أعضاء هيئة التدريس، والترخيص للإعلانات، وتسهيل مهمة الباحثين. وفيما يلي إحصائيات تبين أعداد الخدمات المقدمة للمنتفعين في العام ٢٠١٣م.

خدمات إدارة الاعتمادية والتراخيص

في سبيل تنظيم الأمانة العامة لعمل القطاع فإن إدارة الاعتمادية والتراخيص تقوم بمتابعة عدد من الإجراءات في مؤسسات التعليم العالي لضمان سلامتها ومطابقتها للوائح والأنظمة، وفيما يلي عدد الخدمات المقدمة من الإدارة لمؤسسات التعليم العالي في العام ٢٠١٣م.

- تم إنجاز ما لا يقل على عن ١٤٧ طلباً لاستقدام أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية.
- تم إنجاز عدد ٨٦ طلب لتوظيف أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية.
- تمت دراسة طلب واحد للترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة في مملكة البحرين، وإعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها.
- استلمت الإدارة عدد ٦٦ طلباً للترخيص لنشر إعلانات مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتمت الموافقة على ٤٠ طلباً منها.

خدمات إدارة التقييم والمتابعة

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٢ إلى سبتمبر ٢٠١٣ على ما مجموعة ٥٩١٦ إفادة بشأن المؤهلات والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة على النحو الآتي:

مؤسسات التعليم العالي الخاصة	إصدار إفادة مصدقة	التصديق على الأصول	إصدار إفادة مترجمة	طبق الأصل	إفادة معدلة	المجموع
جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا *	١٦٥	١٧٥	٥	١	٠	٣٤٦
جامعة أما	٦٢١	٦٥٥	٦	٨	٧	١٢٩٧
الجامعة الأهلية	٤٤٧	٤٧٣	٣٥	٢٨	٣	٩٨٦
الجامعة الخليجية	٣٧٠	٤١٧	٣٥	١٢	٦	٨٤٠
كلية البحرين الجامعية	٩٩	١٠١	٦	٣	١	٢١٠
جامعة البحرين الطبية	١٨٦	١٨٦	١	٣	٠	٣٧٦
جامعة العلوم التطبيقية	٢١٥	٢٤٧	٩	٥٦	١	٥٢٨
جامعة المملكة	١٨٨	٢٠٦	٨	١٣	٣	٤١٨
جامعة نيويورك للتكنولوجيا	١٤٣	١٤٦	٤	٥	١	٢٩٩
معهد بيرلا للتكنولوجيا	٩	٩	٠	٠	٠	١٨
الجامعة الملكية للبنات	١٦٦	١٦٦	٣	١	٢	٣٣٨
الجامعة العربية المفتوحة	١٢٤	١٣٢	٠	٢	٢	٢٦٠
المجموع	**٢٧٣٣**	**٢٩١٣**	**١١٢**	**١٣٢**	**٢٦**	**٥٩١٦**

* تم سحب ترخيص جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا بقرار من مجلس التعليم العالي في ١٠ أكتوبر ٢٠١٣

خدمات إدارة البحث العلمي

تقوم إدارة البحث العلمي بتقديم خدمة تسهيل مهمة باحث للباحثين الراغبين في تطبيق أدوات دراساتهم في وزارة التربية والتعليم أو مدارسها أو الراغبين في الحصول على بيانات ومعلومات من الوزارة لتحقيق أغراض البحث، ويتضمن ذلك فحص أدوات الدراسة والتأكد من مدى ملائمتها للأهداف المرجوة منها. وقد تم خلال العام ٢٠١٣م إصدار إفادات بالموافقة على ٧٩ طلباً من الباحثين وطلبة الجامعات لتطبيق دراساتهم وبحوثهم في الميدان التربوي وذلك بالتنسيق مع الإدارات والجهات المعنية واللجان المختصة بالوزارة.

من إنجازات مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣ م

من إنجازات مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣ م

ولمؤسسات التعليم العالي الحكومية والإقليمية والخاصة في مملكة البحرين إنجازاتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي متمثلة في التميز الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع، وفيما يلي عرض موجز لأهم إنجازات مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين للعام ٢٠١٣.

حصد الجوائز في المشاركات الإقليمية والدولية

- فازت الفرق الطلابية المشاركة من جامعة البحرين بالمركزين الأول والثاني في مسابقة الخطابة البيئية لطلبة الجامعات الخليجية التي تقام سنويًا في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة أكثر من خمسين جامعة خليجية. فقد أحرز فريق كلية الآداب المشارك في المحور الأول (الفن والبيئة- كيف يمكن للفن أن يساعد البيئة)، المركز الثاني على مستوى فرق المحور. كما فاز فريق كلية تقنية المعلومات المشارك في المحور الثالث (تحديات عالمية – حلول محلية)، بالمركز الأول على مستوى فرق المحور، والمركز الثالث على مستوى المسابقة.

- فازت جامعة الخليج العربي بدرع الريادة في الأبحاث من قبل المعهد الأمريكي لأبحاث الإدارة والمال. والذي أعلن النتيجة في المؤتمر الدولي السنوي للإدارة والمال المنعقد في سان خوزيه بحضور ١٨٢ جامعة من الجامعات العالمية من ٣٥ دولة. كما حل البحث المعنون «التقييم الاقتصادي لاستخدام تقنية الطاقة الشمسية في المباني السكنية بدولة الكويت» ضمن أكثر عشر بحوث علمية تداولاً في شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية.

- حصدت بوليتكنك البحرين متمثلة في قسم وسائط الإعلام على الجائزة الأولى والثانية في مسابقة الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي تهدف إلى رفع الوعي الصحي في المجتمع الخليجي. كما حازت إحدى طالبات الجامعة على المركز الأول في المسابقة الدولية للمشاريع البحثية في برنامج اللوجستيات في العاصمة النيوزلندية أوكلاند وذلك عن بحثها التطبيقي خلال فترة عملها في شركة (DHL) العالمية في مملكة البحرين.

- حصل فريق جامعة العلوم التطبيقية على المركز الأول ومبلغ عشرة آلاف دولار في برنامج «أمواج فرح» الذي تقيمه شركة كوكاكولا الشرق الأوسط، حيث كانت المشاركة بعنوان «بقعة ضوء» تهدف إلى رفع مستوى الوعي تجاه الصعوبات التي تواجه الأشخاص المكفوفين في مملكة البحرين. كما شاركت الجامعة في المسابقة الوطنية للمهارات التي تنظمها اللجنة الوطنية لمسابقة المهارات المهنية وقد حصلت على المركزين الأول والثالث في مهارة الجرافيكس.

- حصلت أمينه عبدالمجيد الحواج خريجة الجامعة الأهلية تخصص العلاج الطبيعي على براءة اختراع وتقديرات وجوائز وطنية وإقليمية وعالمية من خلال اختراعها لأجهزة طبية في مجال العلاج الطبيعي ومن أهم هذه الإنجازات حصولها على وسام الكفاءة من الدرجة الأولى من قبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين. وعلى صعيد منتسبي الجامعة، حصدت الجامعة جائزة القيادة التعليمية من منظمة القيادة التعليمية الآسيوية، وجائزة أفضل استاذ في مجال الخدمات المصرفية والمالية من منظمة القيادة التعليمية الآسيوية، وجائزة «بهرات جاروف» الدولية المقدمة من قبل الجمعية الهندية الدولية للصداقة. كما حصدت الجامعة المركز الأول في مسابقة البحثية «درة وطن» التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- أحرزت جامعة المملكة المركز الأول في مناظرة الجامعات التي ينظمها مركز الإبداع الشبابي، التابع للمؤسسة العامة للشباب والرياضة، وقد حصل على درع البطولة بعد تغلبه على جميع الفرق المنافسة في الجولتين الأولى والثانية.

- شاركت جامعة أما الدولية في المؤتمر العالمي حول نظم الهندسة الذكية الذي عقد في إمارة أبوظبي خلال الفترة من ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٣م، وقدمت الجامعة ورقة بعنوان «أسلوب جديد للتعريف الموفق الإزدواجي في وحدات الاستشعار اللاسلكية» التي حصدت جائزة أفضل بحث علمي متميز في المؤتمر من قبل المنظمة العالمية لعلوم الحاسوب ونظم المعلومات (AICSIT).

تحقيق اعتمادات دولية

- حصل عدد من أساتذة جامعة البحرين على الزمالة الأكاديمية في برنامج الدراسات العليا في تطوير الممارسة الأكاديمية، مما مكّن من طرح البرنامج وتنفيذه كلياً من قبل الجامعة بعد طرحه مدة ست سنوات من قبل جامعة يورك سانت جون البريطانية. ويهدف البرنامج إلى إكساب أعضاء هيئة التدريس الجدد المعرفة والمهارات التي تيسر عمليتي التعليم والتعلم، وذلك بتدريبهم على أحدث الأساليب والإستراتيجيات في مجالات التدريس والتقويم الجامعي.

من إنجازات مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣ م

- استوفى برنامج بكالوريوس إدارة الخدمات اللوجستية الدولية في كلية البحرين للتقنية (بوليتكنيك البحرين) جميع المتطلبات الأكاديمية لعضوية معهد تشارترد للوجستيات والنقل (CILT) وهو بذلك حصل على الاعتراف الدولي.
- حصلت جامعة أما الدولية على الاعتماد الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس العلوم في علوم الحاسوب من قبل مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET) بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد إعداد دراسة ذاتية عن البرنامج وكذلك زيارات ميدانية للجامعة من قبل المقيمين. كما وقد حصلت الجامعة أيضاً على الاعتماد الدولي من المجلس الأوروبي لإدارة الأعمال (ECBE) لبرنامج نظم المعلومات الإدارية.
- حققت الجامعة الملكية للبنات معايير نظام إدارة الجودة ISO 9001:2008، بما يسهم في تحقيق الجودة في المهام الإدارية للمؤسسة، وقد تم تحقيق ذلك من خلال توثيق كافة المهام التي تقوم بها كل دائرة والبدء بعمليات مراجعة منظمة لتلك المهام وتقييم وتحسين الإجراءات وآليات العمل.

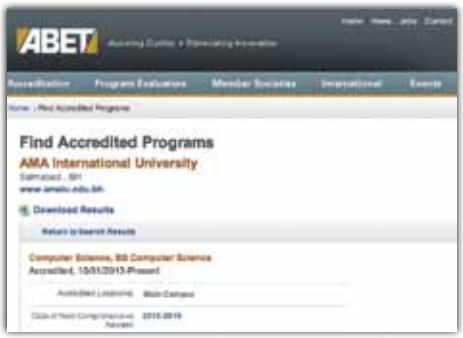

المبادرات ومساعي التطوير

- استضافت جامعة البحرين أعمال اجتماع المكتب التنفيذي التابع للهيئة العربية للطاقة المتجددة الذي شاركت فيه نحو سبع دول عربية. كما عقدت الجامعة الدورة التدريبية العالمية لتصميم وتشييد قوارب السباق بالطاقة الشمسية، تمهيداً لإقامة سباق كأس العالم للجامعات للقوارب بالطاقة الشمسية بمملكة البحرين في العام ٢٠١٤م تحت رعاية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، حيث شارك في الدورة أساتذة من دول الخليج العربي و الأردن وأمريكا وهولندا. وحصلت الجامعة على موافقة أكبر مجلسين لكأس العالم في سباق القوارب بالطاقة الشمسية على مبادرتها لعقد هذه المسابقة.

- نظمت كلية الهندسة والتصميم بجامعة المملكة ورشة العمل الشتوية الثانية في العمارة والتصميم بالتعاون مع كلية اكتو للفن والتصميم باليونان، بمشاركة ٧٠ طالبا وطالبة ٣٥ منهم من دول مجلس التعاون و٣٥ منهم من اليونان. وهدفت الورشة إلى تنمية معارف ومهارات المشاركين مع اكسابهم خبرات جديدة، من خلال التفاعل والعمل الجماعي مع طلاب، وخريجين، ومحترفين، واساتذة جامعات جاءوا من دول وثقافات مختلفة.

- قامت كلية البحرين الجامعة بالتوقيع على اتفاقية مع جوجل لتزويد طلابها، وهيئة التدريس، وموظفيها بتطبيقات «جوجل آبس» للتعليم التي تتيح لجميع الطلاب والمعلمين فرصة التواصل على بريد إلكتروني مشترك، مع خدمات الدردشة، والتقويم، وأدوات التعاون عبر تطبيقات (كلاودز) إضافة إلى أدوات التواصل الاجتماعي التي تيسر العمل المشترك والتعلم بطريقة فاعلة.

الشراكة وخدمة المجتمع

- أقامت جامعة العلوم التطبيقية فعاليات معرض يوم المهن بمشاركة عدد من الشركات وأصحاب العمل من القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف التعاون والتواصل مع الشركات والمؤسسات بما يحقق مصلحة الطالب ويسهم في ربط الخريجين بسوق العمل، ولتوفير الفرصة للطلبة للتعرف إلى أنواع القطاعات المهنية التي تناسب تخصصاتهم، واكتساب الخبرة والمهارة في مجال تقديم السيرة الذاتية واجتياز مقابلة العمل بنجاح.

- قامت مجموعة من طلبة وأساتذة الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا (جامعة البحرين الطبية) بحملة خيرية لمملكة ليسوثو الأفريقية لتقديم المساعدة والرعاية الطبية للسكان اللذين يفوق عددهم المليونين في حين يتكفل بالرعاية الصحية والطبية لهم ٨٩ طبيباً فقط. كما وقد قام الفريق بالتنسيق مع مدرسة التمريض الأفريقية المحلية بشأن الوسائل التعليمية، وتصميم المناهج الدراسية والتقييم.

- بدأت الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا (جامعة البحرين الطبية) بطرح برنامج التجسير لبكالوريوس التمريض للممرضين والممرضات الحاصلين على الدبلوم العالي في شركة «أرامكو» السعودية، فقد توجه أعضاء كلية التمريض بالجامعة إلى الظهران لتدريس مساقات مختلفة بالبرنامج، بحيث يكون البرنامج مماثلاً تماماً لما يتم طرحه في البحرين من حيث المضمون والتقييم وضمان الجودة.

تطلعات المجلس المستقبلية

تطلعات المجلس المستقبلية

إن ما حققه مجلس التعليم العالي خلال العام ١٣ . ٢م لم يكن ليتحقق لولا دعم القيادة الرشيدة، وتوجيهات مجلس الوزراء الموقر، وجهود أعضاء المجلس وموظفي الأمانة العامة، كما أن التعاون مع الشركاء له بالغ الأثر في الوصول إلى الغايات. ويتطلع مجلس التعليم العالي في المرحلة القادمة إلى الانتهاء من رسم السياسات والإستراتيجيات التي تشكل مستقبل التعليم العالي في المملكة، ومن ثم وضع الخطط التشغيلية والمشاريع والمبادرات ومؤشرات القياس التي من خلالها يمكن تحقيق تلك الإستراتيجيات، بما يسهم في الارتقاء بقطاع التعليم العالي، هذا القطاع الحيوي الذي يمكّن الأجيال القادمة من تحقيق طموحاتهم وبناء هذا الوطن.

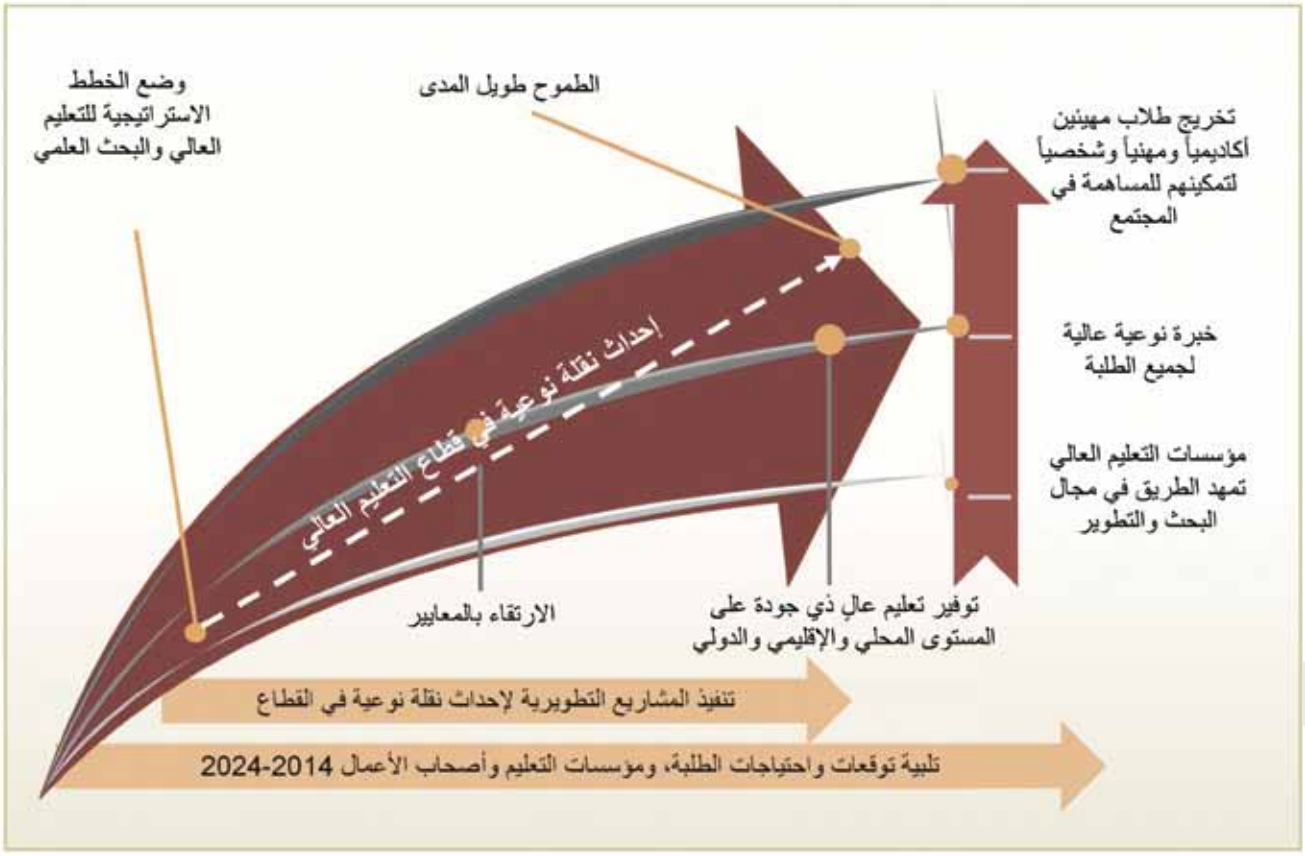

مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

www.moe.gov.bh/hec